**جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة**

**كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير**

**الملتقى الوطني حول: جودة التعليم العالي في ظل التوجهات الجديدة لقطاع التعليم العالي في الجزائر**

**يوم 15 أكتوبر 2025**

**مُداخلة بِعُنوان: دور المؤسسة الجامعية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في ظل جودة التعليم العالي-دراسة تحليلية**

***Intervention under the title: The role of the university institution in achieving the dimensions of sustainable development in light of the quality of higher education-Analytical study***

**المِحور الحادِي عشر: التنمية المستدامة، الحوكمة، أخلاقيات الأعمال وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **بيانات الباحِثَتين** | | |
| **الاسم** | مروى | مريم |
| **اللقب** | شوادر | والي |
| **البريد الإلكتروني المِهنِي** | marwa.chouader@univ-annaba.dz | [meriem.ouali@univ-annaba.dz](mailto:meriem.ouali@univ-annaba.dz) |
| **البريد الإلكتروني الشّخصي** | [chouadermarwa@gmail.com](mailto:chouadermarwa@gmail.com) | [meriem\_ouali@live.fr](mailto:meriem_ouali@live.fr) |
| **جامعة الاِنتساب** | كُليّة العُلُوم الاِقتصاديّة والتّجاريّة وعُلُوم التّسيير -جامعة باجي مختار عنابة- | كُليّة العُلُوم الاِقتصاديّة والتّجاريّة وعُلُوم التّسيير -جامعة باجي مختار عنابة- |
| **الرُّتبة العلميّة** | أستاذة مُحاضِرَة(أ) | أستاذة مُحاضِرَة(أ) |
| **رقم الهاتف** | 07.83.30.31.72 | 06.65.08.32.70 |

**ملخّص:**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الجامعة في خدمة الأبعاد الرئيسة للتنمية المستدامة، على اِعتبار الوظيفة الثالثة للمؤسسة الجامعية في خدمة المجتمع إضافة إلى التعليم والبحث، وذلك لِما للمناهج الدراسية الجامعية والبحوث العلمية من أثر إيجابي على مستوى متطلبات تحقيق التنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بالتربية البيئية، ويرتبط تحقيق ذلك بجودة التعليم العالي والبحث العلمي التي تؤدي بدورها إلى نجاح الفرص التعليمية المقدمة للطلاب وتأهيلهم للاندماج في سوق العمل بما يتماشى مع خدمة أهداف التنمية المستدامة.

لتحقيق أهدافها اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي قصد وصف المتغيرات وتحليلها وإبراز العلاقة فيما بينها، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أبرزها المساهمة الفعالة لبرامج التعليم العالي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بتكوين كوادر بشرية تعنى بتحقيق نمو اقتصادي مبني على تحقيق رفاهية اجتماعية وحماية بيئية.

**الكلمات المفتاحية:** جامعة، بحث علمي، تنمية مستدامة، جودة التعليم العالي، تربية بيئية.

**Abstract:**

This study aims to highlight the role of the university in serving the main dimensions of sustainable development, considering the third function of the university institution in serving the community in addition to education and research. This is due to the positive impact of university curricula and scientific research on the level of requirements for achieving sustainable development, especially with regard to environmental education. Achieving this is linked to the quality of higher education and scientific research, which in turn leads to the success of educational opportunities provided to students and prepares them to integrate into the labor market in line with serving the goals of sustainable development.

To achieve its objectives, the study followed a descriptive-analytical approach to describe and analyze variables and highlight the relationship between them. It reached a set of results, the most prominent of which is the effective contribution of higher education programs in achieving the dimensions of sustainable development by forming human cadres concerned with achieving economic growth based on achieving social welfare and environmental protection.

**Keywords:** University, scientific research, sustainable development, quality of higher education, environmental education.

**مقدّمة:**

تلعب المؤسسة الجامعية دورا محوريا في تطور المجتمع وتنميته، وهو ما يجعل التعليم العالي حجر الزاوية في تكوين الأفراد وإعداد كفاءات بشرية في مجالات متعددة، والتي تساهم في حل المشكلات ومواجهة التحديات، حيث تعمل على تطوير رأس المال البشري من خلال مجموع البرامج والمقررات التي تهدف إلى تأهيل الشباب للعمل في مختلف المجالات، وهو ما يؤدي بالموارد البشرية المؤهلة إلى تحسين الإنتاجية والمساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية؛

وفي ظل التوجهات العالمية والمحلية إلى تبني أبعاد التنمية المستدامة والسعي لتحديد سياسات وآليات لتحقيق أهدافها، والتوجه لمعالجة قضايا التنمية المستدامة من خلال البحث العلمي، وحتى عن طريق برامج ومناهج مختلف التخصصات التي تدعوا إلى تبني سياسات تحقيق التنمية المستدامة، أصبح من الضروري الوقوف على دور المؤسسة الجامعة باعتبارها تخدم أبعاد التنمية المستدامة، إذ أنها تدرس ظاهرتها وتبحث فيها، وتقدم مقترحات العمل بها يؤدي إلى تفعيل أبعادها وتحقيق أهدافها؛

ونظرا لأهمية المؤسسة الجامعية بمختلف مكوناتها وهيئاتها فإنه وجب الربط بينها وبين مختلف القطاعات الحكومية والخاصة، من أجل التعاون وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستفادة من قدرة الجامعة على تحسين نوعية الحياة المجتمعية عن طريق استغلال نتائج البحوث العلمية والتطبيقية، ومعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يجعل الشراكة بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص والعام أمرا ملحا لتحقيق التنمية المستدامة.

* **إشكالية الدراسة:**

انطلاقا من دور الجامعة في تطور الكفاءات البشرية ودورها الفاعل في المجتمع وتحقيق التنمية في مختلف المجالات، وضرورة التوجه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن خلال العلاقة التي تربط برامج ومقررات التعليم العالي بقضايا التنمية المستدامة تتضح إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

**ما مدى مساهمة المؤسسة الجامعية في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة وتحقيقها من خلال جودة التعليم العالي؟**

* **الأسئلة الفرعية:**

يتفرع من التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية تتلخص في**:**

- ما أهمية مخرجات التعليم العالي والتحديات التي تواجهه على المستوى العربي؟

- ماهي أبعاد التنمية المستدامة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها؟

- كيف تساهم جودة التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

* **أهداف الدراسة:** تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وتتمثل في:

- دراسة الإطار النظري للتعليم العالي والتنمية المستدامة للوقوف على أهم المتطلبات والنتائج؛

- إبراز العلاقة بين المؤسسة الجامعية وتفعيل أبعاد التنمية المستدامة؛

- تشخيص مدى جودة التعليم العالي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

* **أهمية الدراسة:**

تستقي هذه الدراسة أهميتها من التطورات والتحولات المحلية والعالمية الحالية، حيث تبرز ضرورة البحث في سبل واستراتيجيات تسهل من تفعيل أبعاد التنمية المستدامة، وتحقيق أهدافها، وباعتبار المؤسسة الجامعية من ضمن أهم المؤسسات التي تبحث في التنمية المستدامة، وفي السبل والاستراتيجيات الواجب اتباعها للوصول إليها، فإنه من الضروري الاهتمام بمخرجاتها، والعمل بنتائج بحوثها لتحقيق الأهداف المرجوة، وهو ما يبرز أهمية الدراسة.

* **المنهج المستخدم:**

للإجابة على إشكالية الدراسة، الإلمام بمختلف جوانبها والوصول إلى أهدافها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة، والبحث في العلاقة التي تربط المؤسسة الجامعية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحليل التفاعل بين جودة التعليم العالي ومدى تفعيل أبعاد التنمية المستدامة.

* **محاور الدراسة:**

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية:

1. الإطار النظري للتعليم العالي؛
2. مدخل للتنمية المستدامة؛
3. مساهمة المؤسسة الجامعية في خدمة التنمية القابلة للاستمرارية.
4. **التأصيل النظري للتعليم العالي:**

تعدّ الجامعة كمؤسسة من مؤسسات التعليم العالي والبحث العِلمي مؤسسة اِجتماعية، تنشط ضمن محيط اِجتماعي يتّسم بالتغيّرات المستمرة، ما يضع المؤسسة الجامعية في مواجهات تحديّات قويّة *"تفرِض الوقوف على حجم التغيّر الحاصل في مكانة الجامعة بين المؤسسات الاِجتماعيّة الأخرى، لإعادة تعريف وظيفتها وعلاقتها بالمحيط الاِجتماعي الذي تتواجد ضِمن حدودِه"*. (مرحوم، 2023، صفحة 868)

* 1. **الجامعة والمفاهيم ذات الصّلة:**

إنّ الجامعة هي *"المصدر الأساسي للخبرة، والمحور الذي يدور حوله النشاط الثقافي في الآداب والعلوم والفنون، فهما تنوّعت وتعدّدت أساليب التكوين وأدواته، فإنّ المهمة الأولى للجامعة هي التوصل الخلّاق للمعرفة الإنسانية في مجالاتها النظرية والتطبيقية، وتمهيد الظروف الموضوعية بتنمية الخبرة الوطنية التي لا يمكن بدونها أن يحقق المجتمع أيّ تنمية حقيقية في الميادين الأخرى"*. (المكرفي و معاش، 2024، صفحة 38)

تُعرَف الجامعة على أنّها: *"وِحدة اِجتماعيّة أو نظام اِجتماعي"*، تُسنَد إليها مهمّة إنتاج المعرفة والخِبرة، نقلِهِما، توزيعهما، تطويرهما وتجديد رصيدهما، حيث تعدّ بهذا المفهوم مستودع للمعرفة والخِبرة. ومؤسسات التعليم العالي في الجزائر هي *"مؤسسات عمومية ذات طابع إداري وثقافي ومهني، تتمتع بالشخصية المعنوية والاِستقلال المالي، وتشمل الجامعة، المراكز الجامعية، بعض المدارس العليا، تختص بمنح الشهادات الجامعية لمختلف أطوار التعليم العالي سواء في إطار التدرج أو ما بعد التدرج، باِعتبارها مخزن للخبرة والمعرفة اللتان يتم تقديمهما مِن طرف أفراد متخصصين، ومن خلال هذه المعرفة يتم الاِرتقاء بالبحث العلمي وخدمة المجتمع، باعتبار المعرفة أهم مخرجات التعليم العالي المعاصر"*. (ونوغي، 2022، صفحة 948،947)

ويُعرف **التعليم العالي** على أنّه التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على شهادة نهاية المرحلة الثانوية، وهو آخر مرحلة مِن مراحل التعليم النظامي، فهو مرحلة تعليمية مكمّلة لِما يسبقها مِن مراحل، ويقصد به كل أنواع التعليم الذي يَلِي المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، هدفه تنمية فِكر ومهارات وقدرات الطالب في العديد مِن المجالات، ما يؤهله بعد ذلك للاِندماج في سوق العمل والمساهمة في مختلف الأنشطة التي مِن شأنها أن تخدم المسيرة التنموية للبلاد. (ياسية، 2018، صفحة 548)

وفي ندوة نظّمتها اليونيسكو سنة 1977 حول التعليم العالي وقد ضمّت 44 بلدًا، تمّ تعريف التعليم العالي بأنّه: *"كل أشكال التعليم الأكاديمية والمهنية والتقنية التي تقوم بإعداد العاملين والمعلّمين في المؤسسات، كالجامعات ومعاهد التربية ومعاهد التكنولوجيا ومعاهد المعلّمين"*. وفي تعريف آخر يُعدّ التعليم العالي *"المُنتِج الفِعلي للكفاءات والمعرفة التي تحوّل الأفراد إلى رأس مال بشري، ويلعب دورًا في إنتاج المعرفة والخبرات الجديدة التي يمكن أن تصبح فيما بعد ثروة وطنية عند تحقيقها وتطبيقها عمليًّا"*. (Tadjine, 2025, p. 21)

أمّا **البحث العِلمي** فهو تلك السلسلة مِن *"الإجراءات المُنظّمة والمُصمّمة بدقّة، مِن أجل الحصول على أنواع المعرفة المصنّفة، والتّعامل معها بموضوعية وشمولية، وتطويرها بما يتناسب مع مضمون المستجدّات البيئيّة الكليّة الحاليّة والممكنة واِتجاههما"*. وتهدف البحوث العلمية إمّا إلى اِكتشاف أو جمع أكبر عدد ممكن مِن الوقائع والظواهر، أو تفسير معلومات أو بيانات متاحة، أو صياغة نظريات. (كلاع، 2019، الصفحات 253-255)

كمفهوم آخر رئيس ضمن الحقل الدلالي للمفاهيم ذات الصلة بالمؤسسة الجامعية، عرّفَ "بيرن" (Byrn) سنة 1987 ا**لأستاذ الجامعي** على أنّه: *"مختص يستجيب لمطلب اجتماعي، يتحكم في عدد لا بأس به مِن المعرفة وكذا المعرفة العلمية، وهو عامل حر في اِختياراته البيداغوجية، مع الحرص على جعل روح المبادرة والاِستقلالية توافق منفعة المتلقِّين"*. (عقبي و علالي، 2023، صفحة 230)

* 1. **مخرجات نظام التّعليم العالي والتحديات التي تواجهه عربِيًّا:**

تتعدّد مخرجات مؤسسات التعليم العالي وتتنوع بما يتلاءم مع متطلّبات البيئة الخارجيّة سريعة التغيُّر، ومِن أبرز هذه المخرجات ما يلي:

* **المستوى النّوعي للطلبة الخِرِّيجين:** إنّ تحقيق مستوى نوعي جيّد للخِرِّيجين يعتمد على مدى تفعيل العلاقة بين الطّلبة ومؤسسات المجتمع، بغية إعداد الطالب للدخول إلى سوق العمل باِعتباره أحد أهم عناصر مخرجات العملية التعليمية.
* **البرامج التدريبية الموجهة لمؤسسات المجتمع:** يرتبط هذا النوع مِن المخرجات بمدى تبنّي المؤسسة الجامعية لمفهوم الجامعة كمركز رئيس لخدمة مؤسسات المجتمع، وذلك مِن خلال التركيز على المهارات والخصائص التي تؤثر بشكل مباشر في تحسين سلوك الأفراد وأداء المؤسسات، حيث تلعب البرامج التدريبية المقدّمَة مِن طرف المؤسسة الجامعيّة دورًا هامًّا في تحسين وتطوير مهارات الكوادر الوظيفيّة.
* **الاِستشارات العِلميّة:** يُنظَر إليها كمقياس مِن مقاييس جودة المؤسسات التعليمية الكُفؤة، وتتنّوع هذه الاِستشارات تِبعًا لنوعها وطبيعة بيئتها، وتتمثّل غايتها في تقديم الدّعم والإرشاد والمساعدات المعرفيّة، ويعتمِد نجاحها على درجة وعي المجتمع ومستوى ثقافته.
* **المشاريع العِلميّة:** يُقصَدُ بها *"قيام جهة علميّة معيّنة بدراسة مستفيضة لظاهرة من الظواهر في مكوّن واحد أو أكثر مِن مكوّنات البيئة ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالمجتمع، ووضع الخطط لتطويرها وتحيينها أو معالجة نقائصها الحاليّة والمتوقّعة، وتتوقّف جودة المشروع العِلمي على عمق العلاقة بين المؤسسة التعليميّة والمجتمع، وقدرة المؤسسة على متابعة المعطيات البيئيّة المحيطة بكافّة مكوّناتها"*.
* **المؤلّفات العلميّة الموجّهة لخدمة المجتمع:** يمثّل هذا النّوع جانِبًا مِن جوانب التفوّق النّوعي للمعرفة التي تميّز كل مؤسسة تعليمية عن مثيلاتها، مع الإشارة إلى ضرورة ملاءمة هذه المؤلّفات للتنوّع الفِكري وتفاوت المستويات الإدراكية لأفراد المجتمع، ويتحقّق ذلك مِن خلال مراعاة جوانب الإبداع والاِبتكار، المرونة العقلية والنفسية، تكييف المؤلف العِلمي مع ثقافة المجتمع وعادات أفراده، علاوة عن المعرفة الذاتية بالحاجة الفعلية الدقيقة لمواصفات المنتج الفكري.
* **البحث العِلمي:** يعدّ البحث العلمي خاصيّة رئيسة تميّز كل مؤسسة تعليمية عن الأخرى، حيث يشكّل أولويّة مِن أولويّات المؤسسات التعليمية، ويُراعَى أن تهتم البحوث العلمية بمشكلات المجتمع وحاجاته الفعليّة، وتعتمد جودة البحث العلمي على مدى تشجيع هيئة التدريس للقيام بالبحوث العلمية التي تخدم المجتمع، وكذا التركيز على البحوث ذات المردود المادي والاِقتصادي لمؤسسات المجتمع، مع خدمة القطاعات المنتجة، ضف إلى ذلك ضرورة توفير موازنة مالية لدعم البحوث العلمية وتوسيع دائرة العلاقات مع مؤسسات البحث العلمي المختلفة. (حمامة، 2020، صفحة 116،114)
* **المؤتمرات والندوات:** تعتبر المؤتمرات والندوات حقلًا خصبًا لتبادل المعرفة وتحديث المعلومات ومشاركة الأفكار وتوضيح الرؤى والتوجهات العلمية، ويرتبط نجاحها بعملية التخطيط الدقيق والسليم وبتركيزها على معالجة مشكلات المجتمع، علاوة عن تفعيل أو تطبيق نتائجها وتبنّي توصياتها.
* **سمعة المؤسسة ورِضا المُستفيد:** إنّ تحقيق سمعة جيّدة للمؤسسة التعليميّة يتطلّب *"المتابعة الدقيقة لاِحتياجات المستفيدين وترجمتها بالشكل السليم لتتوافق مع المعايير المحددة، على أن تمارس المؤسسات التعليمية مسؤوليتها تُجاه المجتمع من خلال المتابعة الدورية والمستمرة لمخرجاتها والمحافظة على تلك الإيجابية منها واِعتمادها وِفقًا لمنظور استراتيجي"*. (حمامة، 2020، صفحة 116)

على ضوء السّعي نحو تحقيق الكفاءة وضمان الجودة في مخرجاتها، تواجه مؤسسات التعليم العالي العربيّة على جملة من التحديّات يُمكن إيجازها في التّالي ذكره:

* التزايد المستمر لعدد الطلبة نتيجة التغيرات الديموغرافية والزيادات السكانية؛
* اِختلال بنية الهرم التعليمي ومحدودية الموارد المالية للجامعات العربية؛
* ضعف الأداء المؤسّسي، مع تزايد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل؛
* التأثير السلبي للجامعات الخاصة ذات الطابع الرّبحي على نوعيّة التعليم العالي، وظهور أنواع جديدة مِن الجامعات كالجامعات المفتوحة والجامعات الاِفتراضية؛
* غياب الاِلتزام بتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة مخرجات العملية التعليمية، مع غياب العدالة وتكافؤ الفرص في سياسات قبول الطلبة في مختلف التخصصات؛
* ضعف الإنتاج البحثي ومحدودية الدعم المُقدّم لمشاريع البحث العلمي؛
* تقادم البُنى التحتية للجامعات، وضعف العلاقة بين هذه الأخيرة وبين المجتمعات المحلية؛
* ضعف التنسيق والمتابعة لعمليات تنفيذ البرامج والخطط التعليمية الاستراتيجية؛
* عدم وضوح السياسات المتعلقة بتطوير أعضاء هيئة التدريس وتحفيزهم مع محدودية البرامج المرتبطة بذلك؛
* تبني أساليب ونظم تعليم تقليدية، وغياب دور البحث العلمي في تحقيق الأهداف التعليمية؛
* زيادة العنف الجامعي مع ضعف الأداء الأكاديمي للطلبة نتيجة تدني مستوى الإرشاد الأكاديمي والتفاعل الطلابي داخل حدود البيئة الجامعية. (بن عباس و مرداسي، 2020، صفحة 333،332)
  1. **جودة التّعليم العالِي:**

يُقصد **بالجودة:** *"الوفاء بمتطلبات المستفيد"*، وفي المجال التعليمي الجودة هي *"عملية بنائية تهدف إلى تحسين المُنتَج النّهائي"* (قعقاع، 2021، صفحة 209،208)، وتشير **جودة التعليم العالي** إلى *"مدى نجاح الفرص التعليمية المتاحة أمام الطلاب في مساعدتهم على تحقيق الدرجات العلمية المنشودة، والعمل على ضمان توفير طرق وأساليب التدريس المناسبة والفعالة، مع تقديم المساندة والدعم والتقييم وإتاحة الفرص التعليمية الملائمة"*. كما تُعرَف على أنّها مجموعة مِن الخصائص الإجمالية الواجب توافرها في الخدمة التعليمية لتكون قادرة على تأهيل الطالب وتزويده بالمعرفة والمهارات والخبرات في مرحلة التعليم العالي، وإعداده في صورة خريج جامعي متميز قادر على تحقيق أهدافه وأهداف العاملين في مجال التعليم العالي وكذا الأهداف التنموية للمجتمعات المحلية. (كعبار و حنون، 2022، صفحة 748،747)

لا تصبو المؤسسات التعليمية إلى تحقيق الجودة فقط بل أيضا إلى ضمانها، حيث تحظى عملية **ضمان جودة التعليم العالي** والبحث العلمي باِهتمام عالمي بالغ، خاصّة وأنّه يُنظَر إليها كضرورة حتمية لمعالجة عدم المواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، ما يحُول دون تمكُّن مؤسسات التعليم العالي من المشاركة في عملية التنمية، وفي هذا الصدد يتم اِعتماد معايير ضمان الجودة مِن خلال:

* تعزيز نجاعة السياسات التعليمية والعمل على تأهيل الموارد البشرية للتّعامل الكُفء مع العامل التكنولوجي، خاصّة في ظل تبنّي تقنيّات الذكاء الاِصطناعي في المنظومة التعليمية.
* ضمان فاعلية البحث العلمي والتجديد التكنولوجي عن طريق إتقان المهارات التقنيّة. (عقابي، 2023، صفحة 201)

إنّ عمليّة ضمان جودة التّعليم العالي عمليّة دائمة ومستمرّة يُعزَى مِن خلالها الوصول إلى المستويات المخطط لها، بما يُمكّن كل مؤسّسة تعليميّة مِن تحقيق جودة عالية في المحتوى والنتائج، ويهدِف ضمان جودة التعليم العالي إلى:

* تحقيق جودة عالية مِن المستويات التعليمية والعِلمية للجامعات، والاِرتقاء بجودة المُخرجات بما يَضمَن المشاركة في خدمة المجتمع؛
* تعزيز قدرة الجامعات على تبنّي معايير الشفافية والمصداقية؛
* تحفيز الفاعِلِين في المؤسسات الجامعية على العمل بروح الفريق، وتشجيع التّنافس بين الجامعات. (يدو، 2018، صفحة 407،406)

ويحقق ضمان جودة التعليم العالي جملة مِن الفوائد التي تؤثر على مجموعة مِن العوامل يُمكِن إيجازها في الشكل (01) التالي:

**شكل(01): فوائد ضمان جودة التعليم العالي**

**المصدر:** من إعداد الباحثتين بالاِعتماد على: منصوري هواري، إ**شكالية ضمان جودة التعليم العالي في ظل التعليم الإلكتروني**، مجلة إدارة أعمال المنظمات والاستراتيجية، المجلد 03، العدد 01، 2021، ص ص 42،41.

* التّطوير المستمر لرسالة المؤسسة التعليمية وأهدافها بما يواكب التغيّرات السريعة والمتلاحقة التي تفرضها العولمة واِقتصاديّات المعرفة؛
* الاِستثمار الأمثل للموارد المالية والبشرية؛
* تحقيق الدور المجتمعي لمؤسسات التعليم العالي؛
* تطوير مهارات العاملين في مجال التعليم العالي: (منصوري، 2021، صفحة 42،41)

والجدير بالذكر أنّ تحقّق جودة التعليم العالي ينطلق مِن خطوة رئيسة مفادها فهم متطلبات هذه الجودة في المجال التعليمي، حيث ركزت الدراسات والأبحاث على خمسة متغيرات أساسية تشكل في مجملها أبرز متطلبات جودة التعليم العالي، وتشمل: جودة الإدارة التعليمية أو جودة إدارة مؤسسة التعليم العالي، جودة هيئة التدريس وطرق التدريس، جودة الطلبة، جودة البرامج التعليمية، وجودة المباني التعليمية والوسائل والكتب التعليمية، والتمويل الجامعي. (جمعة، 2022، صفحة 288)

1. **مدخل إلى التنمية المستدامة:**

تعبّر أهداف التنمية المستدامة عن وضع خطط لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر اِستدامة على مستوى جلّ المجالات، وتستهدف التصدّي لمختلف التحديّات العالميّة بما فيها التدهور البيئي والمناخي والفقر وعدم المساواة، وتتسم هذه الأهداف بالترابط والتّناسق والاِنسجام. (بن عياش و حجاج، 2022، صفحة 70)

* 1. **التنمية والتنمية المستدامة:**

برز مصطلح **"التنمية" (Development)** في علم الاِقتصاد دلالةً على *"عملية إحداث مجموعة مِن التغيرات الجذرية في مجتمع معيّن، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده...وقد تطوّر مفهوم التنمية ليتجاوز المفاهيم الكميّة التي حصرت التنمية في أرقام وحسابات اِقتصادية، وليرتبط بالعديد مِن الحقول المعرفيّة والاِجتماعية ويشمل مختلف قطاعات المجتمع، بهدف إحداث التكافؤ الاِجتماعي والتوزيع العادل للثروة"*. (جمعة م.، 2017، صفحة 176،175) والتنمية هي *"العمليّات التي تُبذَل بقصد ووفق سياسة عامّة لإحداث تطوّر وتنظيم اِجتماعي واِقتصادي للنّاس وبيئاتهم..."*. (طعيمة، 2015، صفحة 26)

يختلف مفهوم التنمية عن مفهوم **"التنمية المستدامة" (Sustainable Development)**، كون هذه الأخيرة أكثر تعقيدًا وترابطًا مِن الجانب الاِقتصادي والاِجتماعي (Alaulddin.B, 2018, p. 06)، وتشير التنمية المستدامة إلى *"التنمية التي تلبّي احتياجات الحاضر مع مراعاة تلبية احتياجات الأجيال القادمة من خلال اِمتلاكها لعوامل الاِستمرار والتواصل"* (حجام و طري، 2020، صفحة 128)، والتنمية المستدامة هي نتاج العمل الإنساني، إذْ يرتبط اِعتدال التوازن البيئي أو اِختلاله بنشاط الإنسان مِن منطلق التأثير المتبادل بين الإنسان والبيئة، ما يستوجب تكييف التقنيات الحديثة بما يخدم نشاط الإنسان ويراعي في الوقت نفسه الاِحتياجات البيئية، وقد أشار تقرير لجنة "بروندتلاند" ومبادئ إعلان "ريو" إلى جملة مِن **الخصائص** المميّزة للاِستدامة والتنمية المستدامة (بومدين، 2016، صفحة 240،239)، يمكن عرضها في الشكل (02) التالي:

**شكل(02): خصائص التنمية المستدامة**

**المصدر:** من إعداد الباحثتين، بالاعتماد على: حجام العربي وطري سميحة، مرجع سابق، ص 128.

* يُعد البُعد الزّمني حجر الأساس في تحقيق التنمية المستدامة، كونها تنمية طويلة الأجل بعيدة المدى، تقدّر إمكانيّات الحاضر وتخطط للحفاظ عليها لأطول فترة زمنية مستقبلية؛
* تَحفَظ التنمية المستدامة حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية؛
* تراعي التنمية المستدامة المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية؛
* التنمية المستدامة تنمية تضع اِحتياجات الأفراد ضمن أولويّاتها الأساسية، وتصبُو إلى تحسين نوعيّة الحياة المادية والاِجتماعية؛
* التنمية المستدامة تنمية متكاملة أساسها التنسيق والتكامل بين كيفيات إدارة الموارد واِتجاهات الإنتاج والاِستثمار والاِستهلاك. (حجام و طري، 2020، صفحة 128)
  1. **أبعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها:**

تقوم التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد رئيسة إضافة إلى البُعدين التكنولوجي والمُؤسّسِي، ويمثّل الشكل (03) التالي هذه الأبعاد:

**شكل(03): أبعاد التنمية المستدامة**

**المصدر:** مِن إعداد الباحثتين.

* **البُعد الاِقتصادي (Economic Dimension):** تشير الاِستدامة الاِقتصاديّة إلى تحقيق الاِستمراريّة مِن خلال توليد دخل مرتفع، ويُعنَى هذا البُعد بالإنتاج المستمر للسلع والخدمات مع المحافظة على التوازن بين دورة عجلة الإنتاج والاِستهلاك وبين الحفاظ على الموارد البيئية، ويشمُل البُعد الاِقتصادي للتنمية المستدامة ما يلي:
* النمو الاِقتصادي المستدام؛
* كفاءة رأس المال؛
* العدالة الاِقتصاديّة؛
* إشباع حاجات الفرد الأساسية وتحسين مستوى الرفاهية.
* **البُعد الاِجتماعي (Social Dimension):** يستهدف البُعد الاِجتماعي للتنمية المستدامة تحقيق العدالة الاِجتماعية، ويعتبِر الإنسان جوهر عمليّة التنمية وهدفها النهائي، ويقوم البُعد الاِجتماعي على:
* مكافحة الفقر؛
* توفير الخدمات الاِجتماعية؛
* ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في عمليّة اِتّخاذ القرار؛
* تحقيق الشفافية وضمان اِستدامة المؤسسات؛
* تحقيق التنوّع الثّقافي.
* **البُعد البيئي (Environmental Dimension):** يرتكز البُعد البيئي للتنمية المستدامة على:
* حماية وسلامة البيئة؛
* الاِستهلاك الرشيد للموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان؛
* تجنُّب إحداث الخلل بالمكونات البيئية، والإحالة دون ضياعها أو تلوّثها أو اِستنزافها. (بايزيد، 2022، صفحة 279،278)
* **البُعد التكنولوجي (Technological Dimension):** يقوم هذا البعد على فكرة اِستخدام التقنيّات النظيفة غير الضارّة للبيئة في الصناعة، مع اِستخدام أقل قدر ممكن مِن الموارد الطبيعية والطاقة، إضافة إلى تقليل اِنبعاث الغازات الملوثة، ويهدِف هذا البُعد إلى نقل المجتمع إلى مرحلة الرُّقِي الصناعي والتّقني والاِستثمار في التقدّم التكنولوجي النظيف، مع ضرورة الموازنة بين التكلفة البيئية والرّقي الاِقتصادِي. (تقيدة و خولوفي، 2025، صفحة 655)
* **البُعد المُؤسّسِي (Institutional Dimension):** يعني مدى نجاخ ونجاعة مؤسسات الدولة وإداراتها في أداء الوظائف والمهمّات المُوكلَة إليها، على اِعتبار ما تمثّله الإدارات والمؤسسات العامة للدولة مِن جهات تنفيذية ترسم وتطبّق السياسات التنموية اِقتصاديًّا واِجتماعيًّا وبيئيًّا، وما لذلك مِن تأثير على رفع مستوى ونوعيّة حياة الأفراد والحِفاظ على حقوقهم الإنسانيّة. (عيساوي و مايو، 2020، صفحة 153)

تماشِيًا مع أهدافها، ترتبط مؤشرات التنمية المستدامة بالمجال الاِقتصادِي، الاِجتماعي، والبيئي، وتشمُل ما يلي:

* **المؤشّرات الاِقتصاديّة:** تصِف الحالة الاِقتصاديّة للدولة خلال فترة زمنية معيّنة وِفق معطيات إحصائيّة، وتتمثّل في: البُنية الاِقتصادية، أنماط الإنتاج والاِستهلاك بما فيها اِستهلاك المادّة، اِستخدام الطاقة، إنتاج وإدارة النّفايات.
* **المؤشّرات الاِجتماعيّة:** تتضمّن عناصر المساواة الاِجتماعيّة، الصحّة العامّة، التعليم بكل مراحله ومستوياته.
* **المؤشرات البيئية:** تقِيس المؤشرات البيئية مدى تأثير النمو الاِقتصادي على البيئية، وتعتمد هذه المؤشرات على نسبة تلوث الهواء، تغيّر المناخ، مستوى الإضرار بالتنوع البيئي، البيئة البحرية والمناطق الساحلية، نضوب الموارد، اِنتشار المركبات السامة، المشاكل البيئية الحضرية، النفايات، وتلوث المياه. (بستقلال و عيساوي، 2023، صفحة 138،136)
  1. **أهداف التنمية المستدامة:**

تمّ وضع أهداف التنمية المستدامة على ضوء مخرجات قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المنعقدة بتاريخ 25 سبتمبر 2015 تحت شعار: **"تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة"**، وتغطي هذه الأهداف خمسة مجالات رئيسة هي: الأفراد، الكوكب، الاِزدهار، الأمن والسلام، والشراكة، وتشمل ما يلي:

* الحد مِن الفقر؛
* تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع؛
* ضمان حياة صحية لجميع الفئات المجتمعية والأعمار، وتعزيز الرفاهية؛
* ضمان جودة التعليم وضمان الإنصاف والشمولية للجميع؛
* المساواة بين الجنسين؛
* ضمان توفير مياه نظيفة صالحة للشرب والصرف الصحي للجميع؛
* ضمان مصادر طاقة نظيفة بتكلفة معقولة؛
* تعزيز النمو الاِقتصادي والمستدام؛
* دعم الصناعة والاِبتكار وتحديث البُنى التحتية؛
* الحدّ مِن التّفاوت بين البلدان وبين الفئات مِن الأفراد داخل البلد الواحد؛
* إقامة مدن ومجتمعات محلية مستدامة؛
* تأسيس أنماط اِستهلاكية وإنتاجية مسؤولة؛
* اِتّخاذ التدابير اللازمة لمكافحة التغيرات المناخية؛
* حِفظ الحياة تحت الماء بما في ذلك حِفظ المحيطات والموارد البحرية واِستخدامها اِستخدامًا مُستدامًا؛
* الاِستخدام المستدام للأنظمة الايكولوجية البرية وإدارة الغابات بشكل مستدام؛
* إقامة مؤسسات قوية وضمان السلام والعدل في المجتمعات؛
* تحفيز الشراكة العالمية نحو تنفيذ خطط التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها (باشوش و طهير، 2025، صفحة 18)، وهذا في ظل تزايد معدلات التضخم واِرتفاع أسعار الفائدة بالدول النامية، مع تضارب الأولويات ومحدودية الموارد المالية، حيث تدعم الشراكة اِتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف أعباء الديون وتعزيز الدعم المالي وتوفير التكنولوجيا لهذه الدول. (حمدون و بربار براشد، 2025، صفحة 325)

1. **مساهمة المؤسسة الجامعية في خدمة التنمية القابلة للاِستمرارية:**

أصبحت المعرفة عاملًا مهمًّا مِن عوامل الإنتاج، لذلك فمن الضروري أن تقدّم الجامعات حلُولًا اِقتصاديّة واِجتماعيّة في آنٍ واحد (Bouhedjeur, Saadi, & zebouchi, 2022, p. 44)، يؤدي التعليم بمختلف أنماطه إلى زيادة فعالية عوامل الإنتاج إضافة لعنصر العمل، وهو ما يبرز أهمية تأهيل المورد البشري ودوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، حيث أن الاستثمار في التعليم العالي عن طريق الاستثمار في المورد البشري يؤثر على التنمية الاقتصادية إيجابا، من خلال تراكم المهارات والقدرات الإنتاجية، توليد المعارف الجديدة والابتكار، والتمكن من تبني التقنيات الحديثة عالية التكنولوجيا. (بلميهوب و دفرور، 2021، صفحة 8)

**1.3.علاقة التعليم والبحث العلمي بتحقيق التنمية المستدامة:**

تعمل الجامعات على تأهيل الخرجين ليصبحوا ذوي كفاءات عالية، ويكونوا مواطنين مسؤولين قادرين على تلبية متطلبات مجتمعاتهم وإشباع حاجيات أفرادها، حيث يعمل التعليم العالي على تقديم العلوم والمعارف من خلال البحث العلمي، كما يساهم في تكوين مجتمعات متخصصة ذو خبرة في مختلف المجالات الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية من خلال دورها في تطوير المجتمع المحلي؛ كما يعمل التعليم العالي في نشر الثقافات لمختلف الشعوب في سياق التنوع والتعدد الاقتصادي، ما يساهم في حماية القيم المجتمعية والارتقاء بالمجتمع عن طريق تنمية أسس وقيم المواطنة والديموقراطية لدى الشباب، وتطوير التعليم العالي وتحسينه على مستوى جميع مراحله (توفيق أبو عبادة، 2021، صفحة 317)، ومن هنا تبرز أهمية الجامعة في ممارسة دورها ووظائفها على أكمل وجه لتعزيز التنمية المستدامة، خصوصا من خلال تعميق البحوث الخاصة بالعمليات المجتمعية لبناء نماذج حياتية أكثر استدامة، تحسين الكفاءة والجودة في مجال التعليم والتدريس، إضافة إلى سد الفجوة بين العلم والتعليم وما بين المعارف التقليدية، وتقوية أشكال التفاعل مع الأطراف غير الجامعية لتمكين الطلاب وحصولهم على المهارات الضرورية للعمل، ومنه يعتبر التعليم العالي من أهم المتطلبات والأولويات الواجب أن تتضمنها الخطط التنموية، باعتبارها الجهة المسؤولة عن تزويد الدولة بالكفاءات والخبرات، إضافة إلى أن التعليم العالي يزود الأفراد بالقدرات على التواصل والانتماء للمجتمع (توفيق أبو عبادة، 2021، صفحة 318)،ولا يمكن إهمال العلاقة بين البحث العلمي والمجتمع، فهو من أهم الوظائف المحورية للجامعة ومراكز البحوث، لاعتبار البحث العلمي من أهم عوامل الخلق والإبداع المعرفي إضافة إلى تحقيق التقدم التكنولوجي والعلمي في العمل الجامعي ورسالة الجامعة، فالكثير من الدول العربية أنشأت العلاقة بين الجامعة والمجتمع بعد إدراكها للوظيفة الاجتماعية للجامعة في قضية قيادة المجتمع، وهو ما أدى إلى تشجيع البحث العلمي والتركيز عليه كوسيلة أساسية في عملية التنمية، وبأخذ تجربة الدول المتقدمة والتي أولت اهتماما كبيرا بالبحث العلمي الذي يعكس أهميته التنموية عن طريق توفير المعرفة الرصينة، تخفيض التكاليف واختزال الوقت من خلال مجموعة من المراحل التي تم تحديدها من طرف الدكتور **"جمال حلاوة":**

- **مرحلة التخطيط:** إذ يعتمد على أسس علمية ناجحة، ودراسات وبحوث ميدانية إضافة إلى الجدوى الفنية، الاقتصادية ومجموعة المشاريع المقترحة؛

- **مرحلة التنفيذ:** يتم فيها تطبيق الحلول المثلى واختيار المنتجات الأفضل، والتجهيزات الملائمة لذلك بما يوفر ربح الوقت، تكلفة منخفضة، ويجنب الخسائر بعد تقديم الشروط والمواصفات المطلوبة مع التأكد من التجهيزات والتقنيات الحديثة الخاصة بها؛

- **مرحلة الاستثمار:** عند التحق من مواصفات ودقة التخطيط والتنفيذ، والتغلب على جميع العقبات، وإتمام الرقابة عليها، يأتي دور استثمار الأموال التي تم تكوينها.

ومن هنا يساهم التعليم العالي بفعالية في التطور الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي عن طريق مشاركة المجتمع بالمعارف والابداعات والابتكارات التي تساهم في تحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية، وتوسيع نطاق الأسواق، حيث يعمل الابتكار على خلق فرصة وظيفية لبناء المجتمع ، إضافة إلى تقوية النمو الاقتصادي ودعمه، ومنه فالابتكار يدعم تطور المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، وهو ما يلزم الدولة الاهتمام بقطاع التعليم العالي للاستفادة منه في تنمية المجتمع (حنك و بواب، 2020، صفحة 177،176)،وقد أثبتت مساهمة خريجي الجامعات في تحسين إنتاجية العمل والتنمية، إضافة لاستخدام رأس المال بكفاءة، ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة يلتزم قطاع التعليم العالي بالتخطيط على عدة محاور أساسية أهمها:

- تحديث مناهج وطرق التدريس وتوفير هيئات تدريس ذات كفاءة عالية؛

-رفع كفاءة أنظمة التعليم العالي بتحقيق أهدافه الداخلية، والخارجية المتعلقة بالاقتصاد والمجتمع؛

- تلبية احتياجات الخطط التنموية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية. (توفيق أبو عبادة، 2021، صفحة 319)

وتبرز أهمية البحث العلمي من خلال الجوانب الإنسانية التي يدعمها والتي تساهم في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة، وتؤثر في عملية تحقيقها بشكل صحي، حيث يسعى البحث العلمي لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- التعرف على المعلومات التي لم تكن معروفة من قبل وتصحيح المفاهيم الخاطئة وهو ما يساهم في التطور والاستمرار؛

- الكشف عن العديد من الظواهر الكونية ووضع تفسير لها، أو التنبؤ بظواهر معينة والبحث في كيفية تفادي الأضرار الناتجة عنها؛

- التغلب على العديد من الصعوبات ووضع الحلول التي تساعد في القضاء عليها أو تحقيق آثارها سواء ما تعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية؛

- توضيح العديد من الحقائق الخاصة ببعض المشكلات المتعلقة بالحياة البشرية، كإيجاد حلول لبعض الأمراض المزمنة والأوبئة؛

- المساهمة في وضع أسس للتنمية الاقتصادية والبشرية على الوجه الصحيح مما يساعد في الحد من مشكلة الفقر والبطالة؛

- وضع أسس تعليمية مستدامة تتلاءم مع الأجيال الحالية والقادمة وتعمل على تسهيل نقل المعرفة. (بن علي سهيل المعشني و جابر محمد، 2023، صفحة 39،38)

**2.3.مقومات تعليم الاستدامة:**

يرتبط التعليم العالي بإعداد الكوادر المطلوبة والتي تشغل مناصب تتوافق وقدراتهم العلمية والتقنية، للقيام بمهمات القيادة الفكرية في مختلف النشاطات، إضافة إلى توليد المعرفة والاختراعات التي تسهم في تقدم المعرفة الإنسانية وخدمة الإنسان والمجتمع، دون أن ننسى أن الجامعة مركز للإشعاع الفكري والمعرفي وتنمية المهارات العلمية والمهنية، ما يوفر احتياجات المجتمع التي تتطور وتتميز مع تغير الزمان، ما يبرر ضرورة التوجه نحو تعليم عالي مستدام، يختار تخصصات وبرامج تخدم تحقيق التنمية المستدامة (بن يخلف، 2022، صفحة 34)، ويلتزم تعليم الاستدامة بتوفر مجموعة من المقومات التي وجب الاعتماد عليها تتمثل في:

**- الإطار الحضاري الثقافي:** ويقصد به أن التعليم العالي يتأثر بمجموعة من العوامل المتعلقة بالمجال الثقافي والاجتماعي، إضافة لهيكلة المؤسسات الجامعية مع وجود قواسم مشتركة بين المجتمعات المتشابهة.

**- توفر نموذج علمي محكم:** إذ يجب على التعليم العالي مراعاة عناصر مهمة في العملية والبيئة التعليمية، وتتلخص في **بيئة الاستدامة** أين يتم تأمين الموارد اللازمة والتفاعل والتعاون ودعم الإدارة العليا، و**مادة الاستدامة** وهي المواد التدريسية المرتبطة بالحياة، المقبولة ثقافيا وملائمة لسوق العمل، **تعلم الاستدامة** ويقصد به الأفراد المتعلمين والمتحفزين القادرين على تخطي حدود التخصصات، و**معلم الاستدامة** وهو القائم على المادة التعليمية، المتمرس على الاستدامة، متحفز ومحفز ومتقن للتطبيقات، و**مهارات الاستدامة** التي يمكن اكتسابها، وهي متنوعة وقابلة للتنفيذ في كل المجالات.

**- تبني فلسفة التعليم والتدريب المستمرين:** حيث يتميز فكر الاستدامة بالديناميكية والتجدد المستمرين، وخاصة أنه يعالج مشكلات وأزمات ذات طبيعة متجددة، كالمشكلات والأزمات البيئية.

**-** ا**ستخدام أدوات متطورة لإيصال المعلومات وتحليل البيانات:** والمرتبطة بدعم قرارات الاستدامة، إضافة إلى أساليب متنوعة فاعلة تلائم الطلبة كأسلوب التعلم بحل المشكلات.

**-** **مراعاة حجم المؤسسات التعليمية:** وذلك لارتباط حجم المؤسسة بدرجة التعقيد والصعوبة في إدارة الاستدامة ضمن المقررات والبرامج التعليمية.

**-** **ضرورة النظر إلى تعليم الاستدامة على أنه عملية بنائية تراكمية:** إذتكتسي أهمية بالغة وتنطلق من الحضانة إلى الجامعة. (يونسي، عماري، و ميطر، 2021، صفحة 65،64)

**3.3.برامج التعليم العالي وتحقيق التنمية المستدامة:**

إن من أهم وظائف الجامعة والبحوث العلمية التي تنتجها كل ما يدخل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، حيث تقوم على تكوين الإطارات في عدة تخصصات وميادين من أجل خدمة المجتمع بمختلف نشاطاته الصناعية، الفلاحية والخدماتية، أين تبرز الجامعة كمؤسسة إنتاجية اقتصادية وتصبح مشاركة كل مكوناتها البشرية من أساتذة، إدارة وعمال، مساهمة في تسيير الجامعة، حيث أن استمراريتها وتطورها مرهون بمدى كفاءات أفرادها، فهي تساهم كعامل إنتاجي واقتصادي، ولم يعد ينظر لها بنظرة معرفية فقط بل بنظرة اقتصادية. (بن عيسى، 2017، صفحة 178،177)

* **البعد الاقتصادي لبرامج التعليم العالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة:**

يسعى البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة إلى تعظيم رفاهية الإنسان واِستغلال الأحداث الاِقتصاديّة (Abida, 2022, p. 364)، وتبرز أهمية برامج التعليم العالي ودورها الجوهري في المجتمع من خلال التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي ومختلف المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة، وتكمن أهمية ذلك في وضع تخطيط علمي دقيق يحدد الاحتياجات من القوى البشرية المطلوبة في سوق العمل، من خلال المعرفة المسبقة للمعروض، وتحديد المهارات والمعارف الواجب توفرها في التخصصات، التشجيع على تطوير الصناعة المستدامة، وتوفير الكوادر القادرة على استخدام الموارد الطبيعية بكفاءة، ودراسة تطوير مدن ذكية وحلول لنقل مستدام، وهو ما يبرز ضرورة وجود ترابط بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية لتبادل الخبرات والاستفادة من المعارف والمهارات المكتسبة على مستواها. (مداحي، وادي، و شرماط، 2017، صفحة 111)

* **البعد الاجتماعي لبرامج التعليم العالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة:**

من أبرز الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة إليها هو تطوير المجتمع، ولبلوغ هذا الهدف وجب توفير قوى بشرية ذات معارف ومهارات تتوافق وضوابط المجتمع الذي تعيش فيه، وباعتبار كل رواد الجامعة من الشباب فيستوجب إعداد برامج تعليمية تهدف إلى تعزيز الهوية الوطنية واتباع أنماط سلوكية إيجابية والثقة بالنفس (مداحي، وادي، و شرماط، 2017، صفحة 111)، حيث تقوم الجامعة بخدمة المجتمع من خلال ثلاث مجالات أساسية تتعلق بتنمية البرامج والسياسات التي تقدمها الكليات بمختلف تخصصاتها، والخدمات المهنية للعاملين بها، إضافة إلى أنشطة التعليم والبحث العلمي المتعلقة بالمجتمع، ومنه تساهم في تقديم حلول للمشكلات التي تواجه المجتمع، تقديم أفكار جديدة ومتطورة لإدارة المشاريع والأعمال، نوعية المواطنين وتوظيف الإنتاج العلمي في خدمة المجتمع**.** (البركنو، 2023، صفحة 544،543)

* **البعد البيئي لبرامج التعليم العالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة:** تعمل برامج التعليم العالي في الربط بين البيئة والتنمية المستدامة في مناهج الاقتصاد، دراسة بعض القضايا كمشكل الندرة الاقتصادية البيئية، الموارد والطاقات المتجددة، والتشجيع لممارسة الأنشطة الاقتصادية الخضراء، التي لا تضر بالبيئة، كالتسويق الأخضر، كل هذا من أجل إيجاد مناهج جديدة للنمو الاقتصادي تتطابق مع فلسفة وابعاد التنمية المستدامة.

كما تعمل برامج التعليم العالي على التركيز على أبعاد التنمية المستدامة، وتداخلها في العملية التكوينية من خلال نشر الوعي بالاستدامة لدى الطلبة حول أثر الإنسان على النظم الإيكولوجية، التلوث، استنزاف الطاقة، الاحتباس الحراري، وبناء قيم ومهارات تساعدهم على اتخاذ القرارات نحو التنمية المستدامة، وحتى يكون للتكوين فاعلية أكثر، تهتم برامج التعليم العالي بحث الطلبة على استخدام الطاقات المتجددة وتدريبهم على إنشاء مشاريع خضراء تستخدم بدائل ومصادر جديدة للطاقة، وهو ما يظهر ضرورة إدراج مبادئ التنمية المستدامة في التخصصات الجامعية من خلال التحديث في المناهج وتكييفها للتعامل مع التنمية المستدامة. (بوساحة و بحوص، 2019، صفحة 76)

يتضح أن التعليم والتنمية متكاملان، حيث أن كلاهما يعتمد على الإنسان وغايتهما بناء وتنمية قدراته، وتطويره من أجل تحقيق تنمية مستدامة، بكفاءة وعدالة تتسع فيها خيارات الحياة أمام أفراد المجتمع، فالمجتمع الذي يحسن تعليم وتأهيل أفراده، يوفر قوى بشرية قادرة على تشغيل وإدارة مكونات وعناصر التنمية، ويساهم في بناء مجتمع قوص وسليم يسوده الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي، وهو ما يوضح علاقة التعليم بالتنمية المستدامة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، لأنه المعول الأساسي الذي يعول عليه المجتمع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كخطوة لدفع المتعلمين لفهم مفهوم الاستدامة لتطبيقها في حياتهم وتصبح ثقافة تحكم سلوكهم (الأمين علي، 2023، صفحة 28)، وبهذا فبرامج التعليم العالي تساهم في خدمة المجتمع من خلال نشر العلم والمعرفة بين أبناء المجتمع المحلي، البحث التطبيقي لدراسة مشكلات المجتمع والمؤسسات، إضافة إلى توافق هذه البرامج ومتطلبات الأفراد على اختلاف مستوياتهم، مساعدة أفراد المجتمع على تقديم أفكار جديدة ومتطورة في كيفية إدارة المشاريع والأعمال المختلفة. (البركنو، 2023، صفحة 544،543)

**خاتمة:**

من خلال هذه الدراسة تتضح أهمية الجامعة باعتبارها أساس توفير الكفاءات البشرية المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، عن طريق بناء مجتمع متطور يقدم حلول مبتكرة، تساهم في حل المشكلات ومواجهة التحديات من خلال ربط البحوث العلمية التطبيقية بواقع المجتمع، والمساهمة في خلق مناصب عمل، زيادة النمو الاقتصادي، تلبية احتياجات المجتمع، والمشاركة الفعالة في مختلف المجالات، وقد تم التوصل إلى مجموعة من **النتائج** لأهمها:

- يلعب البحث العلمي دورا بارزا في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، واقتراح الحلول التي تعالج هذه القضايا؛

- تساهم التنمية المستدامة في ضمان حسن استخدام الموارد الحالية لضمان مستقبل الأجيال القادمة، وهو ما تساعد البحوث العلمية على طرحه وضمان تطبيقه؛

- تحظى الجامعة بمكانة فريدة وفعالة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الإنتاج العلمي والمعرفي الذي يعمل على تشخيص ومعالجة التحديات التي تواجه مجتمعاتهم، بما يتوافق وركائز التنمية المستدامة؛

- تساهم برامج التعليم العالي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بتكوين كوادر بشرية تعنى بتحقيق نمو اقتصادي مبني على تحقيق رفاهية اجتماعية وحماية بيئية.

كما تم تقديم مجموعة من **الاقتراحات** التي تساهم في تحقيق أهداف الدراسة أبرزها:

- ضرورة التعاون بين الجامعات ومؤسسات القطاع العام والخاص للعمل على ضمان مساهمة برامج التعليم العالي في تحسين بيئة العمل والمجتمع؛

- ضرورة تدريب وتأهيل الموارد البشرية للعمل في مجالات تتعلق بتحقيق التنمية المستدامة كالطاقات المتجددة، التكنولوجيا الخضراء، ريادة الأعمال وغيرها؛

- إعداد برامج تدريبية تطبيقية تساهم في كسب مهارات ميدانية في مجالات متعلقة بتحقيق التنمية المستدامة؛

- ضرورة إدراج مبادئ التنمية المستدامة في التخصصات الجامعية من خلال التحديث في المناهج وتكييفها للتعامل مع التنمية المستدامة؛

- إدخال برامج تعليمية جديدة لتأهيل كوادر مستقبلية منخرطة في أجندة التنمية المستدامة.

**قائمة المراجع:**

1. Jawad Alaulddin.B. (2018). The role of organizational culture in activating the philosophy of sustainable development: An analytic research at the Ministry of Industry and Minerals. *Al Kut Journal of Economics Administrative Sciences*,(29).
2. Rachid Bouhedjeur، Tarek Saadi، و Mohamed Abderraouf zebouchi. (2022). Towards an Algeraian entrepreneurial University: a proposed model for transformation mechanisms and needed practices. *Jouranal of North African Economies*, 18(22).
3. Roumaissa Tadjine. (2025). The quality of higher education: an analytical reading. *Human &Social Sciences Journal*,11(01).
4. Salima Abida. (2022). The role of the digital economy in supporting sustainable development-Algerian as a sample. Journal of Economic Sciences Institute,25(02).
5. أحمد الأمين علي. (2023). الجامعة ودورها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية في المجتمع كما يدركها طلاب كلية التربية بجامعة سرت. *مجلة البحوث الأكاديمية*(24).
6. إسما بلميهوب، و عبد النعيم دفرور. (2021). التعاون الدولي في مجال التعليم العالي كهدف للتنمية المستدامة-حالة مبادرة استدامة التعليم العالي-. *مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 08*(02).
7. أكرم عقبي، و عبد الغاني علالي. (2023). آليات نشر الفكر المقاولاتي في الجامعة الجزائرية "دراسة ميدانية على عينة من أساتذة معهد STAPS بجامعة بسكرة". *مجلة الإبداع الرياضي، 14*(02).
8. العربي حجام، و سميحة طري. (2020). التنمية المستدامة في الجزائر قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات. *مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 06*(02).
9. آمال عقابي. (2023). إستراتيجية الجزائر في رقمنة التعليم العالي والبحث العلمي. *مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 07*(03).
10. إيمان تقيدة، و وهيبة خولوفي. (2025). مساهمة الاِستثمار التكنولوجي في دعم أبعاد التنمية المستدامة-التجربة اليابانية نموذجا. *مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 10*(01).
11. إيمان حمدون، و وفاء بربار براشد. (2025). اِختلال التوازن في تأثير القطاع غير الرسمي على أبعاد التنمية المستدامة. *مجلة البشائر الاقتصادية، 11*(01).
12. توفيق قعقاع. (2021). إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي: المفاهيم، المبادئ، النظم والمعوقات التي تحول دون تطبيقها. *مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية*(06).
13. جمال كعبار، و سمية حنون. (2022). مستوى الكفاية المهنية لدى أساتذة الجامعة، في ضوء متطلبات جودة التعليم العالي، من وجهة نظر طلبة الجامعة-دراسة ميدانية بجامعة محمد الصديق بن يحي جيجل. *مجلة المعيار، 26*(63).
14. حياة باشوش، و نور الهدى طهير. (2025). التنمية المستدامة والمؤشرات البيئية للنقل المستدام في الجزائر-دراسة قياسية-. *مجلة الاقتصاد والمناجمنت، 23*(01).
15. زكرياء جمعة. (2022). تقييم وتحليل جودة التعليم العالي في الجزائر: دراسة ميدانية بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان. *مجلة البشائر الاقتصادية، 08*(01).
16. زهرة بن يخلف. (2022). أثر تطور بعض مؤشرات التعليم العالي الاستراتيجية على التنمية البشرية في الجزائر-دراسة قياسية للفترة (2018-2000). *مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، 17*(03).
17. سليمة ياسية. (2018). تطبيق نظام ل م د كأساس لتحقيق الجودة في التعليم العالي بالجزائر. *مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، 03*(02).
18. سمير بن عياش، و مراد حجاج. (2022). مؤشرات الأهداف العالمية للتنمية المستدامة: بين التأصيل النظري وصعوبات التطبيق الشامل بالدول العربية. *مجلة الراصد العالمي، 09*(01).
19. سهام عيساوي، و عبد الله مايو. (2020). التمويل الإسلامي ودوره في تمويل التنمية المستدامة. *مجلة الأفاق للدراسات الإقتصادية، 05*(01).
20. شامية بن عباس، و محمد رشاد مرداسي. (2020). التخطيط الاستراتيجي كمدخل لتحسين جودة التعليم في مؤسسات التعليم العالي بالدول العربية. *مجلة الاقتصاد الصناعي(خزارتك)، 10*(02).
21. شريفة كلاع. (2019). الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر كسبيل لضمان الجودة الشاملة والنهوض الأكاديمي. *مجلة دراسات اقتصادية، 13*(03).
22. طاشمة بومدين. (2016). *التنمية المستدامة وإدارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور.* الاسكندرية، مصر: ط1، مكتبة الوفاء القانونية.
23. طيب بستقلال ، و وهيبة عيساوي. (2023). واقع اِستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة: تجارب عربية "مدينة مصدر-مدينة أبو ظبي". *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 24*(02).
24. عبد الرحمان سمير طعيمة. (2015). *دور رأس المال الاجتماعي في التنمية.* القاهرة، مصر: ط1، المكتب العربي للمعارف.
25. علال بن عيسى. (2017). الجامعة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية. *مجلة حوليات جامعة الجزائر*(31).
26. علي بايزيد. (2022). التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، ومؤشراتها "حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي". *مجلة المقريزي للدراسات الإقتصادية والمالية، 06*(02).
27. عمار حمامة. (2020). جودة الحياة الأكاديمية وعلاقتها بجودة مخرجات التعليم العالي لدى عينة من أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الوادي. *مجلة العلوم النفسية والتربوية، 06*(02).
28. عيسى يونسي، عائشة عماري، و عائشة ميطر. (2021). التعليم من أجل التنمية المستدامة. *مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 13*(01).
29. فتيحة حنك، و رضوان بواب. (2020). الجامعة والوظيفة الخدمية للمجتمع (الوظيفة الثالثة). *مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، 11*(01).
30. فريد مرحوم. (2023). الجامعة في مجتمع المعر"ي"فة: الفاعلون الجامعيون أمام رهانات الوجاهة العلمية والاجتماعية. *مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، 14*(01).
31. محمد لخضر بوساحة، و نسيمة بحوص. (2019). دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة-دراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي تيسمسيلت. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 03*(01).
32. محمد مداحي، عز الدين وادي، و طاهر شرماط. (2017). تفعيل برامج التعليم العالي لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر. *مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، 02*(02).
33. محمد يدو. (2018). متطلبات ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر-بين الواقع والاستشراف-. *مجلة معارف*(24).
34. محمود بن علي سهيل المعشني، و صابرين جابر محمد. (2023). البحث العلمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في سلطنة عمان على ضوء رؤية عمان 2040. *مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، 06*(02).
35. مصطفى عطية جمعة. (2017). *الإسلام والتنمية المستدامة تأصيل في ضوء الفقه وأصوله.* القاهرة، مصر: ط1، دار شمس للنشر والإعلام.
36. ميلود المكرفي، و الطيب معاش. (2024). دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة ميدانية بجامعة لونيسي علي-البليدة 2. *مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية-بحوث ودراسات-، 11*(01).
37. نبيل ونوغي. (2022). جودة التعليم العالي من خلال التعليم الاِفتراضي "التعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا أنموذجا". *مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، 09*(02).
38. نورة البركنو. (2023). دور الجامعة في خدمة المجتمع-دراسة تطبيقية بجامعة أحمد درايعية بأدرار. *مجلة رفوف، 11*(01).
39. هبة توفيق أبو عبادة. (2021). دور الجامعات في التنمية المستدامة. *مجلة كلية المصطفى الجامعة*(عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الرابع المدمج (رؤية علمية في حاضر العراق ومستقبله للتنمية المستدامة)).
40. هواري منصوري. (2021). إشكالية ضمان جودة التعليم العالي في ظل التعليم الإلكتروني. *مجلة إدارة أعمال المنظمات والاستراتيجية، 03*(01).